

سموه يأمر بالتبرع بخمسة ملايين دينار لصندوق مواجهة انتشار «كورونا» نيابة عن أسرة الصباح الأمير يستقبل ولي العهد والغانم والخالد والصالح



سمو الأمير يستقبل سمو ولي العهد والغانم والخالد والصالح

استقبل صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بقصر السيف صباح أمس سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد. كما استقبل سموه رئيس مجلس الأمة مزروق الغانم. واستقبل سموه سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء. كما استقبل سموه نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح. من جهة أخرى فقد صرح وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي الجراح بأن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد قد أمر بالتبرع بمبلغ خمسة ملايين دينار كويتي لصالح دعم صندوق مساهمات مواجهة انتشار فيروس كورونا المستجد ولتغطية عن أسرة الصباح. سائلين المولى جل وعلا أن يرفع هذا الوفاء ويكشف هذه الغمة عن الوطن العزيز وعن العالم أجمع وأن يحفظ الوطن الغالي من كل سوء ومكروه ويديم عليه نعمة الأمن والأمان والرخاء والإزدهار.

وزير الخارجية يبحث هاتفياً مع نظيرته الكورية العلاقات الثنائية والتعاون المشترك لمواجهة «كورونا»



الشيخ الدكتور أحمد ناصر محمد

أجرى وزير الخارجية الكويتي الشيخ الدكتور أحمد ناصر محمد اتصالاً هاتفياً أمس الأربعاء مع وزيرة خارجية جمهورية كوريا الصديقة كانج كايونج هوا بحث خلاله مجمل العلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين في مختلف المجالات. وذكرت وزارة الخارجية في بيان صحفي أن الشيخ الدكتور أحمد ناصر محمد بحث أيضاً خلال الاتصال التعاون المشترك نحو مواجهة تداعيات تفشي وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) حول العالم.

الخالد: اهتمام سمو الأمير ينصب على حماية الصحة العامة وعودة المواطنين من الخارج وتوفير احتياجات المواطن والمقيم



سمو الشيخ صباح الخالد

أكد سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء أن صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد حرص على حماية الصحة العامة في البلاد ومناشدة الجميع والطلب منهم الالتزام بتعليمات وزارة الصحة بالبقاء بالنازل وعدم التجمع. وقال سمو رئيس مجلس الوزراء في تصريح صحفي بعد لقاء صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد في قصر السيف صباح أمس الأربعاء: إن صاحب السمو حرص على عودة المواطنين الكويتيين من الخارج وتوفير كل الاحتياجات لمن يقيم على هذه الأرض الطيبة من مواطنين ومقيمين في سبل المعيشة. وجاء في تصريح سمو الشيخ صباح الخالد: «بسم الله الرحمن الرحيم، اليوم استكمالا لتوجيهات سيدي صاحب السمو تشرفنا في لقاء سموه لإطلاع سموه على آخر مستجدات عمل الحكومة لمواجهة وباء كورونا، سيدي صاحب السمو حرص على مناقشة الجميع، والطلب من الجميع، الالتزام بتعليمات وزارة الصحة بالبقاء بالنازل وعدم التجمع، أيضا حرص سيدي صاحب السمو على عودة المواطنين الكويتيين من الخارج، وتوفير كل الاحتياجات لمن يقيم على هذه الأرض الطيبة من مواطنين ومقيمين، في سبل المعيشة، أيضا

لجنة لوضع ركائز تحفيز الاقتصاد المحلي

مجلس الوزراء يعتمد توصيات «الفريق المشترك» لمعالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة «كورونا»

ستة أشهر على أن تحدد الأداة القانونية اللازمة لتنفيذ هذا القرار». ولفت إلى التوصية بـ«تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة وقطاع الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية شريطة انعكاس هذه الإعفاءات على عمالهم بذات القيمة». وبين أن التوصيات أشارت إلى «توجيه الجهات الحكومية بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص بالسرعة الممكنة». كما قرر مجلس الوزراء الكويتي خلال اجتماعه الاستثنائي تشكيل لجنة تعنى بتنفيذ الركائز التحفيزية للاقتصاد المحلي الواردة في تقرير الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.

جاء ذلك في تصريح أدلى به رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق باسم الحكومة الكويتية طارق المزرم لتفزيون دولة الكويت عقب الاجتماع الاستثنائي الذي عقد برئاسة سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات ذات الصلة بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). وقال الناطق باسم الحكومة الكويتية طارق المزرم: إن اللجنة ستكون برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي، وعضوية وكيل وزارة المالية والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار معنية ولها الاستعانة بمن تراه أو تشكيل فرق عمل تنفيذية لمعاونتها في إنجاز مهمتها على النحو المنشود. وأوضح أن المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها تقرير الفريق الاقتصادي المشترك في طرح تصوراتها تمثلت في «الحرص على المال العام وترشيد استخدامه فيما يحقق المصلحة العامة» مع التأكيد على أن «هذه الإجراءات هي لضمان استمرار دوران عجلة النشاط الاقتصادي وليست موجهة لتعويض الشركات أو الأفراد». وأضاف أن المبادئ تضمنت «الالتزام بالشفافية الكاملة في تنفيذ ومتابعة الإجراءات وضمان الحماية الاجتماعية للمواطنين» إلى جانب «المحافظة على أوضاع العمالة الوطنية في القطاع الخاص وزيادة نسبتها». وذكر أن المبادئ شملت كذلك «استثمار الإجراءات المقترحة في دعم الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد» وتقديم أدوات متنوعة من الدعم والتسهيلات مرهون بالالتزام بمجملات الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني».



سمو الشيخ صباح الخالد يترأس اجتماع مجلس الوزراء

وذكر أن التوصيات تقضي بـ«مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحفظه التمويل الزراعي في البنك الصناعي». واستدرك قائلا إن التقرير أوصى بـ«تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة» إلى جانب «تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للشركات والعملاء المتضررين تقديمها للبنوك المحلية». وأفاد أن التوصيات تقضي بـ«تأجيل حصة أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والتفصيلي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة ستة أشهر مع تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة على المؤمن عليهم وفقا لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة مماثلة فضلا عن تأجيل خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي وفقا للمادة (77) من قانون التأمينات الاجتماعية ستة أشهر. وأشار المزرم إلى أن التوصيات نصت كذلك على «صرف المعاش التقاعدي بافتراض عدم صرف ما يسمح به القانون مقدما للحالات التي استفادت من حكم المادة (112) مكرر من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك لمدة

اعتمد مجلس الوزراء الكويتي خلال اجتماعه الاستثنائي الثلاثاء التوصيات الواردة في تقرير الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمكلف بتقديم التصورات العملية لمعالجة التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس (كورونا) وتخفيف آثارها منضمة حزمة تدابير للحماية الاجتماعية. جاء ذلك في تصريح لرئيس مركز التواصل الحكومي الناطق باسم الحكومة الكويتية طارق المزرم لـ(تلفزيون الكويت) في قصر السيف عقب الاجتماع الاستثنائي الذي عقد برئاسة سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات ذات الصلة بمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19). وقال المزرم: إن تقرير الفريق الاقتصادي استعمل على 11 توصية استهدفت «ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الأزمة» إضافة إلى «المحافظة على الدعامات اللازمة للمحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع وأيضاً أن التوصيات تضمنت كذلك «وضع الأليات اللازمة لتأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمال المتضررة من الأزمة الحالية والمرتبطة بعبء» فضلا عن «دعم واتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية بالقطاعات المتضررة».

«الحرس الوطني» يصدر مطبوعات توعوية بأعراض وطرق الوقاية من فيروس كورونا

أصدرت مديرية التوجيه المعنوي في الحرس الوطني الكويتي عددا من المطبوعات التوعوية بالتعاون مع مديرية الخدمات الطبية تتضمن أعراض وطرق الوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) انطلاقاً من مسؤولية الحرس الوطني تجاه المجتمع. وأفاد الحرس الوطني في بيان صحفي أمس

الأربعاء بأنه تم توزيع تلك المطبوعات على الجمهور في المواقع التي يتولى الحرس الوطني مسؤولية تأمينها ومراكز الإيواء الصحي والمستشفيات والمراكز الطبية والجمعيات التعاونية وأماكن التسوق ونقاط البيع لشركة المطاحن الكويتية حتى تعم الفائدة على الجميع.

سفارة الكويت في ألمانيا تدعو الكويتيين لمراجعة إجراءات إقاماتهم

دعت سفارة دولة الكويت في ألمانيا المواطنين الكويتيين المقيمين بغرض العلاج أو الدراسة إلى مراجعة إجراءات الإقامة لدى السلطات الألمانية بعد اتخاذها تدابير جديدة لمواجهة تفشي فيروس (كورونا المستجد - كوفيد 19). وقالت السفارة في بيان تلحقته (كونا) أمس الأربعاء إن السفارة تهيب بالمواطنين الكويتيين الذين انتهت إقاماتهم في ألمانيا بالتقدم بالطلب اللازم لمكتب الهجرة وشؤون الأجنبيات من أجل

تمديد هذه الإقامة. وأضاف البيان أن السلطات الألمانية تعتبر الإقامة صالحة في الفترة التي تمتد بين يوم تقديم الطلب وصدور الإقامة الجديدة. وأكد البيان أن الوضع الصحي في ألمانيا يتيح تقديم الطلبات عبر الإيميل الخاص بمكتب شؤون الأجنبيات في المدن الألمانية المختلفة، وأن السفارة على أتم استعداد للرد على أي استفسار في هذا الخصوص.

وزير الداخلية يصدر قراراً بحركة ترقية واسعة شملت 1919 ضابطاً

أصدر نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية أنس الصالح أمس الأربعاء قراراً وزارياً تضمن حركة ترقية واسعة النطاق شملت 1919 ضابطاً. وقالت الوزارة في بيان صحفي: إن حركة الترقيات تضمنت ترقية 195 ضابطاً برتبة مقدم

إلى رتبة عقيد وترقية 427 ضابطاً برتبة رائد إلى رتبة مقدم وترقية 528 ضابطاً برتبة نقيب إلى رتبة رائد وترقية 440 ضابطاً برتبة ملازم أول إلى رتبة نقيب وترقية 329 ضابطاً برتبة ملازم إلى ملازم أول.